لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الكويت تؤكد الحرص على تنفيذ الخطط الإنمائية تحت مظلة الأمم المتحدة

الشراح يلقي كلمة الكويت باجتماع اللجنة

نيويورك - «كونا»: أكدت الكويت الحرص على تنفيذ جميع الخطط الانمائية ودعمها تحت مظلة الامم المتحدة لتيسير عملية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة مشيدة باعتماد خطة تحسين اداء نظام الأمم المتحدة الإنمائي.

جاء ذلك في كلمة وفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة التي القاها السكرتير الثاني عبدالله الشراح في المناقشات العامة للجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة الثلاثاء الفائت.

وذكر الشراح ان الخطة تأتي ترجمة للاجراءات والخطوات التي يقوم بها الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس في اطار رؤيته المستقبلية للارتقاء بدور المنظمة على مختلف الاصعدة وخاصة الجزء المتعلق بتحسين الانشطة التي تضطلع بها المنظمة الدولية من اجل التنمية وتطويرها.

واعرب عن امله أن تنصب الجهود خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة على تحقيق اهداف الخطة في بحث وتدارس أفضل السبل والخبرات والممارسات للقضاء على الفقر والنهوض بمستوى المعيشة للشعوب.

وقال الشراح «نحن هنا نجتمع بعد انقضاء ثلاثة أعوام على تعهدنا بتنفيذ رؤيتنا الشمولية البعيدة المدى التي ساهمنا في رسمها تحت مظلة الامم المتحدة لمستقبلنا الجماعي والمتمثلة بجدول أعمال التنمية المستدامة 2030 المعتمد في شهر سبتمبر من عام 2015 والذي نسعى جاهدين لتطبيق اهدافه على أرض الواقع». وأضاف ان «تجارب الدول الأعضاء حققت نتائج إيجابية في اطار الشراكة الدولية والإقليمية والمحلية مع أصحاب المصلحة كافة من خلال تبادل الخبرات والدروس المستفادة والحرص على عكسها على الحياة البشرية وكوكب الأرض».

وذكر الشراح انه رغم قصر الفترة الزمنية فانه تحقق «قدر من المكاسب في ظل وجود عدد من التحديات التي قد تعوق قدرات بلوغ التنمية المستدامة بحلول عام 2030». وقال «اننا مستبشرون خيرا بتلك المكاسب بأن تكون حافزا لنا لمواصلة تعزيز جهودنا التعاونية لنصل إلى المستقبل الذي نصبو إليه وضمان عدم تخلف أحد عن الركب». وبين ان السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها يتطلب توفير الأجواء المناسبة وتهيئة البيئة اللازمة للمضي قدما حيث حرصت الكويت على انسجام وترابط جدول اعمال التنمية المستدامة 2030 من جهة مع رؤيتها الوطنية التي حملت شعار (كويت جديدة) بحلول عام 2035. واكد الشراح ان التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ركيزة من ركائز رؤية الدولة لمستقبلها فضلا عن اعتبارها أحد أطر العمل الاسترشادية في صياغة السياسات والخطط للنهوض بالدولة التي جاءت تجسيدا للحرص الكبير الذي توليه القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للانتقال من مرحلة الالتزام إلى التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية المستدامة 2030. وأضاف ان الالتزام الجاد الذي أظهرته الكويت في مساهمتها بتنفيذ الاهداف الانمائية للألفية فضلاً عن دورها في رسم معالم اهداف التنمية المستدامة الـ17 وغاياتها خير دليل على مستوى الرغبة والطموح لاتباع المسار الانمائي الصحيح بمشاركة فئات المجتمع كافة وبما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والوسط الاكاديمي.

وافاد بأن تلك الخطوة تأتي إدراكا من الكويت بأنه لا يمكن النجاح في تحقيق تلك الاهداف ما لم تساهم العديد من الجهات المعنية سواء الحكومية أو غير الحكومية في صياغة خطة التنفيذ وذلك في اطار عمل لجنة وطنية توجيهية دائمة لضمان مواءمة جدول اعمال التنمية المستدامة 2030 مع رؤية (كويت جديدة). وبين الشراح ان التقدم المحرز سيتم استعراضه في تقرير الكويت الوطني الطوعي الأول الذي سيتم تقديمه خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 والذي يعكس مدى التقدم الانمائي الذي شهدته دولة الكويت. وأشار الى انه رغم ان الكويت تصنف وتعد كاحدى الدول النامية ذات الدخل المرتفع فانها من خلال رؤية (كويت جديدة) «لم يقتصر تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة 2030 على المستوى الوطني فقط بل حرصت من خلالها على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية». واكد الشراح ان الكويت تحرص على معالجة التحديات وتلبية متطلبات شعوب الدول لا سيما في الدول التي تعاني توترات وأزمات إنسانية بصورة تعزز مساهمة الدولة في تخفيف معاناة احتياجات الشعوب إنمائيا وإنسانيا توطيدا لأواصر الصداقة والتعاون بين الكويت وباقي شعوب ودول العالم.

وقال ان الكويت تمضي بخطى ثابتة بالاستمرار في المساهمة في إقامة شراكات انمائية عبر آليات ومبادرات عديدة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للنهوض بالنهج «الراسخ والثابت» لسياسة دولة الكويت الخارجية في ترجمة وعودها الى تطبيقات فعلية على أرض الواقع والتي تأتي معززة للعمل المتعدد الأطراف لخلق ظروف أفضل لشعوب المنطقة والعالم.

في إطار المساعي لتخفيف معاناتهم الإنسانية

فريق طبي كويتي يجري عمليات جراحية دقيقة للاجئين سوريين في الأردن

الفريق خلال اجراء إحدى العمليات الدقيقة

عمان - «كونا»: قدم فريق طبي تطوعي كويتي الرعاية الطبية لأكثر من 200 حالة مرضية للاجئين سوريين في الأردن بينها عمليات جراحية صعبة ودقيقة ضمن إطار المساعي الكويتية الى تخفيف المعاناة الإنسانية عن المنكوبين حول العالم.

وقال المنسق الإعلامي للفريق الطبي طارق الملا لـ«كونا» امس إن الحملة الإنسانية التي نفذها 12 طبيبا تأتي ضمن برامج جمعية قوافل الإغاثة والتنمية الكويتية لدعم الأوضاع الإنسانية للاجئين السوريين في الأردن.

وأضاف الملا ان برنامج الفريق الطبي التطوعي استمر مدة عشرة ايام وشهد إجراء الفحوصات والعمليات الضرورية للاجئين القاطنين في المخيمات الحدودية بالاتفاق والتنسيق مع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين وجمعيات خيرية ومستشفيات اردنية.

وأوضح انه من خلال هذا التنسيق تمكن الفريق الطبي من الحصول على كشوفات باسماء المرضى والحالات التي بحاجة للعلاج حيث تم استقبال اكثر من 200 حالة مرضية بينها 30 حالة استدعت التدخل الجراحي الدقيق وذلك في احد مستشفيات العاصمة عمان الذي تم التعاقد معه لاستخدام عياداته وغرف عملياته.

وفيما يخص هذه العمليات الجراحية لفت الملا إلى ان اطباء الفريق تدخلوا جراحيا لإزالة اورام سرطانية وحميدة في المخ لبعض المرضى مشيرا إلى انها من العمليات التي لم تكن مدرجة ضمن برنامج الفريق الذي قرر تبني هذه الحالات بالتعاون مع اطباء اردنيين.

وذكر ان الفريق اجرى عملية اعصاب لإزالة تجمع مائي في المخ لطفل مريض يبلغ من العمر ثمانية اشهر فقط ساعدت على إنقاذه من الموت «وهو ما يعد إنجازا إنسانيا كبيرا للفريق».

إلى جانب ذلك قال إن الفريق اجرى عمليات جراحية لمرضى الأنف والأذن والحنجرة وحالات الحصوة في الكلى والمرارة إضافة إلى اجرائه عمليات تخصصية في العيون بالتنسيق مع كادر طبي اردني.

واكد الملا الاهتمام البالغ الذي اولاه الفريق على مدى عشرة ايام من اجل مساعدة وإنقاذ ارواح المرضى من الأشقاء اللاجئين السوريين لافتا إلى ان اعضاء الفريق عملوا مدة 12 ساعة متواصلة يوميا من اجل تحقيق هذا الهدف السامي.

وفيما يخص توفير الأدوية للمرضى أشار إلى أن اعضاء الفريق وفروا تطوعا الدعم المادي للمرضى على مراحل بدءا من تحمل تكاليف النقل من المخيمات الحدودية إلى المستشفى في العاصمة عمان وإجراء التحاليل اللازمة وتشخيص الحالات المرضية وتوفير الأدوية العلاجية.

وأشاد الملا بالدور الذي قام به اعضاء سفارة الكويت لدى الأردن في تذليل الصعاب امام الفريق الطبي وهو ما ساهم في إنجاح البرنامج الإغاثي ملمحا في ذات الوقت الجهد الذي قام به مشرف الفريق الدكتور احمد الكندري وباقي الأطباء المتطوعين.

«المنارة».. أول مركز كويتي متخصص في الخليج لتقديم خدمات نفسية للأطفال

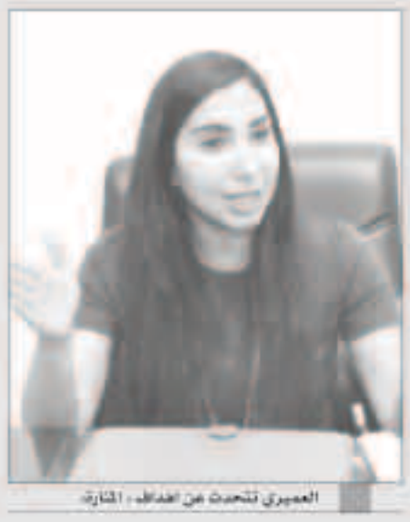
العميري تتحدث عن اهداف «المنارة»

قالت استشاري طب نفس الأطفال والمراهقين في وزارة الصحة الدكتورة بيبي العميري إن مركز الكويت للصحة النفسية "المنارة" التابع للوزارة هو أول مركز خليجي متخصص يقدم خدمات نفسية متكاملة للأطفال والمراهقين.

وأضافت العميري التي تترأس لجنة المركز الإعلامي لوكالة الأنباء الكويتية "كونا" أمس بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية الذي يصادف اليوم أن "المنارة" يخدم جميع الأطفال والمراهقين في كل مستشفيات الكويت ومدارسها.

وذكرت أن من اهم الحالات التي يستقبلها المركز هي اضطرابات القلق واضطرابات سلوكية مثل فرط الحركة وقلة الانتباه بالاضافة الى الاضطرابات السلوكية المصاحبة للعجز الفكري والتوحد. وأوضحت أن المركز الذي يحتوي على عيادة خاصة بالتوحد تبدأ من التشخيص بواسطة مقاييس عالمية وتستخدم احدث اساليب العلاج وهو اسلوب "دنفر" إضافة الى العلاج باللعب سيقيم مجموعة من الأنشطة والفعاليات تضم محاضرات ومعارض فضلا عن توزيع بروشورات خاصة بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية. وأشارت إلى أن مركز الكويت للصحة النفسية الذي بدأ بتقديم خدماته النفسية منذ عام 1955 مر بكثير من التغييرات والتطورات حتى وصل الى ما هو عليه الان مبينة أنه بات اليوم الجهة الرسمية الوحيدة في الكويت المتخصصة بتقديم الخدمات النفسية الشاملة للأطفال والمراهقين. وقالت إن المركز حقق قفزات كبيرة في السنوات السابقة حيث حاز على نجمة السلامة من قبل وزارة الصحة في عام 2016 كما حصل على أعلى درجة في تقييم الجودة والاعتراف العالمي بين مستشفيات الكويت كلها في عام 2017. وبينت أن المركز استقبل في العام الماضي نحو 90 الف مراجع منهم 50 الفا للعيادة الخارجية و 40 الفا للطوارىء وسجل أربعة الاف حالة دخول للاجنحة الداخلية. وأوضحت أن مركز الصحة النفسية يستقبل جميع الاضطرابات النفسية مشيرة الى أن نسبة امراض الاكتئاب والقلق تشكل أعلى نسبة من بين الحالات التي يستقبلها المركز وتتبعها حالتا "ثنائي القطبية والانفصام".

بالتعاون مع 82 هيئة للإشراف على المشروع في عدد من دول العالم

المطر: عدد الأيتام المكفولين عن طريق بيت الزكاة 30 ألفاً من 41 دولة

كافل اليتيم من ابرز مشاريع بيت الزكاة

يعتبر مشروع كافل اليتيم احد المشاريع الرائدة التي ينفذها بيت الزكاة، إذ يتميز باتساعه وشموليته وانتشاره الكبير في دول العالم الإسلامي، ولقد كان تأسيسه في اكتوبر 1983 تتويجا للعمل الاجتماعي الخيري، وتحقيقا للتكافل الاجتماعي بين المسلمين.

حول هذا المشروع أكد مراقب كافل اليتيم طارق المطر ان بيت الزكاة يتعاون مع 82 هيئة للأشراف على مشروع الأيتام و البالغ عددهم 30,556 يتيم من 41 دولة. مشيرا أن المشروع يهدف إلى توفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية للأطفال الأيتام الذين فقدوا معيلهم، من خلال تهيئة الظروف البيئية المناسبة لتنشئتهم التنشئة السليمة، والتخفيف من حدة المعاناة المادية والنفسية التي يعيشها هؤلاء الأطفال، حيث يقوم بيت الزكاة بتسويق المشروع على المتبرعين الراغبين في كفالة الأيتام، ومن ثم توجه أموال الكفالة لصالح هذا اليتيم لتهيئ له فرص التحصيل العلمي وتمكينه من نيل المؤهل الدراسي المناسب.

و اضاف المطر ان الكفالة تستمر حتى يصل اليتيم إلى سن الرشد القانوني الذي يخوله للكسب والعمل.

و أوضح بانه نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية وزيادة احتياج الدول الفقيرة وشبه النامية مع ارتفاع الأسعار عالميا جاء التعديل في قيمة كفالة الأيتام في مشروع كافل اليتيم لتصبح الكفالة الشهرية 15 دينارا بدلا من 10 دنانير يشمل جميع الدول ما عدا دولة البحرين الشقيقة فتكلفة اليتيم فيها 30 دينار وذلك في إطار سعي بيت الزكاة الدائم إلى سد احتياجات الأيتام وتوفير الرعاية المميزة لهم بما يكفل تنشئتهم ليكونوا عناصر مميزة بمجتمعاتهم في المستقبل، وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية للأيتام.

وبين ان بيت الزكاة قد استطاع من خلال خطته التنموية الموجهة إلى هؤلاء الأيتام، والتي تهدف إلى تمكينهم من فرص التعليم والثقافة والإبداع أن يلحظ النتائج الكبيرة التي حققها هذا المشروع حيث كان من هؤلاء الأيتام من حاز دورا قياديا كبيرا في بلده، ومنهم من تبوأ مناصب عليا، ومنهم من أصبح طبيبا ومهندسا.

وفي ختام تصريحة شكر مراقب كافل اليتيم في بيت الزكاة طارق المطر جميع المتبرعين للبيت خاصة المساهمين في المشروع من خلال كفالتهم للأيتام على ثقتهم في بيت الزكاة التي يعتز بها بيت الزكاة ويعتبرها وساما على صدور العاملين فيه

«إحياء التراث» تنظم محاضرة حول «أصحاب السبت» في مدينة سعد العبدالله

ضمن محاضراتها الأسبوعية تقيم لجنة الدعوة والإرشاد في مدينة سعد العبدالله التابعة لجمعية إحياء التراث الإسلامي ندوة عامة بعنوان: (أصحاب السبت .. قصة وعبرة)، والتي سيحاضر فيها الشيخ د. سالم قطوان بعد صلاة العشاء في ديوانية المنطقة الكائنة في سعد العبدالله - ق (5) - ش (519) - م(164).

والجدير بالذكر أن لجنة الدعوة والإرشاد في سعد العبدالله تتولى مسئولية نشر الكلمة الطيبة في المجتمع والتصدي بالحكمة والموعظة الحسنة لعوامل الانحراف العقائدي والأخلاقي التي تستهدف قيم ومثل المجتمع، وذلك من خلال توزيع الكتيبات والأشرطة الإسلامية، وعقد المحاضرات والندوات.

وقد دعت الجمعية لحضور مثل هذه الندوات والدروس وغيرها من الأنشطة الأخرى التي يتم تنظيمها للاستفادة مما يطرح من خلالها من مواد شرعية.

«النجاة» قدمت ورقة عملية عن «التعليم وآثاره التنموية» بمؤتمر الصحة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة

قدمت جمعية النجاة بحثا عنوانه "التعليم وآثاره التنموية على الصحة والبيئة - رؤية علمية تطبيقية - النجاة الخيرية نموذجاً" اثر مشاركتها في المؤتمر الدولي الثامن للصحة والبيئة والذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وقد صرح رئيس قطاع الخدمات المساندة بجمعية النجاة الخيرية، ومقدم البحث الدكتور جابر الوندة أن البحث قد تناول دور التعليم في تقديم الحلول والمبادرات العلمية، لمواجهة الاشكاليات البيئية والصحية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اقرتها الامم المتحدة.

وأضاف الوندة: قمنا بالتركيز على ثلاثة جوانب رئيسة هي: علاقة التعليم بالتنمية المستدامة، والتعليم والصحة ومدى تأثر كل واحد منهما بالآخر، والارتباط بين التعليم والبيئة. كما تطرقنا لعرض رؤى وتطبيقات علمية في مجال التنمية المستدامة لجمعية النجاة، من خلال العديد من الأنشطة والبرامج التعليمية المدرجة ضمن الخطة الاستراتيجية لإدارة المدارس بجمعية النجاة الخيرية.

وفيما يتعلق بأهداف البحث قال الوندة: يهدف البحث إلى ابتكار وسائل وأدوات تعليمية جديدة تعين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالي البيئة والصحة، واللجوء إلى المنظور الاقتصادي في مجال التعليم لزيادة الكفاءة والفعالية والقدرة على الاستجابة، إعادة النظر في طرق تمويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتأهيل المنشآت التعليمية، لتقوم بدورها في حل مشكلات البيئة، وتحقيق أهداف التنمية، وإعادة النظر في المناهج التعليمية وإدراج الأزمات والمشكلات البيئية والبحث عن حلول علمية من خلالها، واعتبار قضايا البيئة من القضايا التعليمية الأساسية. وإعطاء علم البيئة الأهمية اللائقة به باعتباره أساس الحفاظ على الحياة الإنسانية. وأشار الوندة إلى أن البحث خرج بعدة توصيات هي: كفالة حق التعليم للجميع باعتباره من الحقوق الأساسية للإنسان، وتشجيع البحث العلمي في مجال التنمية المستدامة، وربطهما بالصحة والبيئة، وكذلك تشجيع الاستثمار في مجال التعليم باعتباره الطريق نحو التنمية المستدامة، وتوسيع مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، بحيث يشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والاهتمام بإدراج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية، والاهتمام بزيادة الوعي بمخاطر البيئة والرها على صحة الإنسان، كخطورة استنفاذ الموارد، وأخيرا تشجيع تدريب المعلمين والمتعلمين على برامج التنمية المستدامة.